الخوف من التيسير!

أنهى فقهاء عرب ومسلمون اعتكافهم على درس جوانب التيسير في الحج، خلال "ندوة الحج الكبرى" ١٤٢٧هـ التي طغت فيها على مدى ثلاثة أيام، رؤى التسامح الفقهي على كل ما سواها.

ولم يغادر المنتدون قاعتهم وفي الفقه الإسلامي، شاردة من التيسير في الحج أو واردة إلا أشبعوها بحثاً، ودافعوا عن إمكان الافادة منها، في عصر بات فيه الازدحام على الركن الإسلامي، معضلة مؤرقة.

ومثلما غلب طابع رفع الحرج في الندوات التي تألق فيها العنصر النسائي إلى جانب الرجالي، خرجت توصيات الندوة بالنفس ذاته، بل حضت على "إعداد موسوعة فقهية تيسيرية للحج تتضمن جميع أحكام التيسير في الحج ومجالاته ومظاهره، وتتولى لجنة علمية متخصصة تتكون من علماء البلاد الإسلامية إصدارها ويوقع عليها لفيف من كبار العلماء، وتوصي بها المجامع الفقهية ودور الإفتاء لجعلها محل وفاق وقبول من قبل جماهير الأمة وعموم حجاج بيت الله الحرام".

وأكدت التوصيات على أن "مبنى الشريعة بعامة هو التيسير في أصولها وأحكامها ومقاصدها، سواء كان ذلك في مجال العقيدة أو العبادات أو المعاملات أو الآداب والأخلاق، و أن قاعدة التخفيف في أحكام الشريعة قاعدة عامة معتبرة في كتاب الله عز وجل بنص الآية الكريمة: ﴿**يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا**﴾".

غير أن الفقهاء في ندواتهم إلى جانب التوصيات التي أقروها، نبهوا إلى أن "التيسير والتخفيف المشروعين، منضبطان بنصوص الشريعة وأحكامها ومقاصدها، ولا يجوز التوسع فيهما بما يؤدي إلى تحريف أحكام الشريعة وتبديلها وتعطيلها، فالتيسير لا يعني الانحلال من أحكام الدين أو اتباع الهوى والتشهي".

وفي هذه الجزئية ساد ما يشبه السجال بين الداعين إلى التوسيع عبر تتبع الرخص، والمحذرين مما يعرف لدى الفقهاء بالتلفيق. بيد أن عضو هيئة كبار العلماء في السعودية الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان اختار موقفاً وسطاً واختار أن الشريعة منها "العزائم والرخص"، والناس منهم القوي والضعيف، وكل يأخذ الذي يناسب حاله.

إلا أن هذا السجال والاختلاف في تطبيقات التيسير لم يؤثر على إجماع المشاركين كلهم على أن "التيسير في الشريعة بعامة، وفي العبادات بخاصة، وفي الحج بوجه أخص، هو الأخذ بالرخصة عند الحاجة إليها، وأداء الواجبات الشرعية بأسهل الطرق

المشروعة، وليس معناه التفريط أو التساهل في أداء التكاليف الشرعية".

واحتاج المشاركون لضبط هذه التوصية إلى أخرى حددوا فيها مصطلح "الرخصة" ذاته، وقرروا أن "الرخصة الشرعية هي التي تقوم على دليل شرعي معتبر، وتصدر من عالم ثقة في دينه وعلمه، وتوصي بناء على ذلك بوضع الإجراءات والتدابير المناسبة لمنع كل من ليس أهلاً للفتوى من الإفتاء بغير علم".

وكما حمل المشاركون على الفتاوى المتشددة التي تهدم الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومة في مشاريع الإنشاء والتنظيم، اعتبرت الفتاوى المضللة عنصراً آخر دخيلاً على التيسير الذي ينادون به.

محاولات تطبيقات التيسير دعت الاجتماعي في جامعة الكويت الدكتور القشعان إلى ترجي فقهاء المذاهب الإسلامية أن ينظروا بشفقة إلى المرأة وأن يعفوها من "اشتراط المحرم في الحج إذا وجدت رفقة آمنة".

لكن هذا الرجاء اعتبرته الفقيهة السعودية نوال العيد التي سجلت حضوراً ملفتاً " تشجيعاً للرجل على التنصل من واجباته الاجتماعية"، بل رأت أن "اشتراط المحرم من أبرز جوانب التيسير، إذ من غير المشرِّف لامرأة ذات وزن ومروءة أن تفرض نفسها على الغرباء وتطلب منهم أن يقبلوها رفيقة".

والقشيعان الذي ألقى كلمة الضيوف في الحفل أقر ضمناً بأن حضوره للندوة دعاه إلى تغيير فكرته عن علماء السعودية، قائلا: "الفكرة السائدة عن هذا البلد وعلمائه أنهم متشددون في قضايا فقهية عدة، بينها مسائل في الحج، لكن الذي شاهدناه أيام هذه الندوة كان مختلفاً تماماً".

وفي كل أيام الندوة التي نظمتها وزارة الحج في فندق انتركونتينتال في مكة أخيراً، لم ينفك الحضور من الداخل والخارج، عن التعبير عن بالغ شكرهم للقيادة السعودية على ما وفرته من سبل راحة للحجاج والمعتمرين.